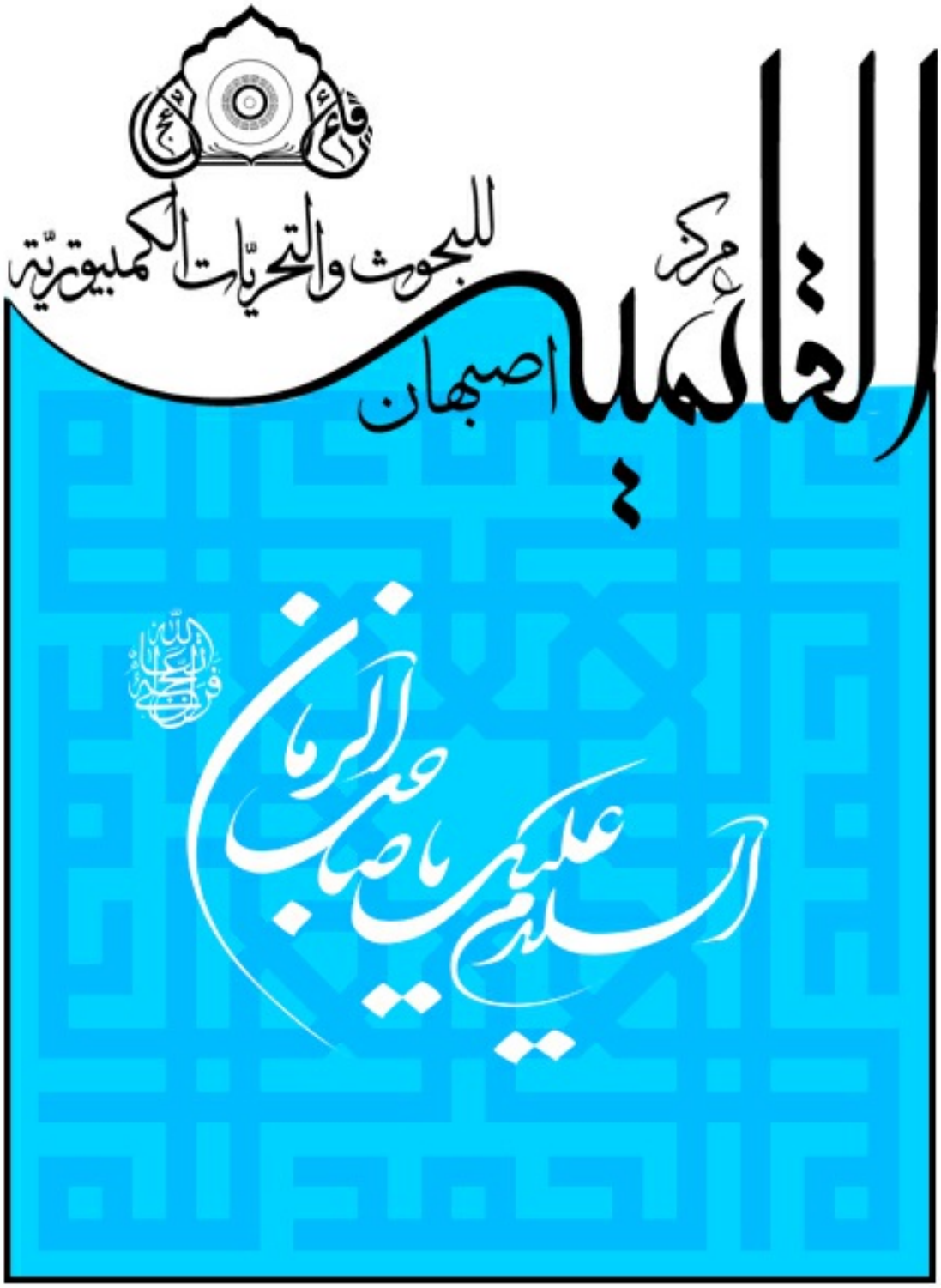

www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.ir

آراء
سماحة آية الله العظمى والحجة الكبرى
الميرزا السيد علي العلامة الفاني
الاصفهاني
حول
مبحث الارادة

١٣٠٥

هجرية

بسم الله الرحمن الرحیم

آراء

كاتب:

آية الله العظمي السيد علّي العلامة الفاني الاصفهاني

نشرت في الطباعة:

مؤلف

رقمي الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

الفهرس 5

آراء 7

هوية الكتاب 7

ألارادة 7

اشارة 7

الامر الاول 10

الامر الثاني 14

الامر الثالث 17

الأمر الرابع 17

اشارة 17

الاولى 17

الثانية 17

اشارة 17

الأول: 18

الثاني: 18

الثالث: 18

اشارة 18

بحث ألارادة آراء مختلفة للقوم نشأت من النواحى المتعددة 22

الناحية الاولى: 22

الناحية الثانية: 22

الناحية الثالثة: 24

الناحية الرابعة: 25

الامر الخامس 29

خاتمة: 32

هدیه نا قابل: 35

تعریف مرکز 39

آراء

هوية الكتاب

سَماحة آيةِ أللهِ ألعظمى وألحجة ألكبرى

ألميرألسيد على ألعلّامة ألفانى

ألاصفهانى

حول

مبحث ألارادة

1405

هجرية

ص: 1

ألارادة

اشارة

بِسْمِ اللّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمـدلله الواحدالاحد الفرد الصـمد الفاعل لمايشاء بقدرته والحاكم لمايريد بعزته والصّلاة والسّلام على سـيدنا محمد و آله الطاهرين. أمابعدُ فقدسألنى وكنتُ ضيفاً لعلى بن

موسـى الرضا(عليه السـلام) و ساكنى جواره أدام الله ظلالهم في المشـهدالمقدس الرضوى، سماحة الشيخ العلامة و العيلم الفهامه الزاهد الناسك و الورع السالك الفقيه المهذب والنبيه المدرب المولى الحاج ميرزا آقا جوادالتهرانى أدام الله عمره المبارك. فقال انك قد ذكرت فى قَبَسات العقول انّ لِلارادة اطلاقين فتطلق تارة على الايجاد الابداعى موافقاً لجملة من النصوص الناطقة

بانّ الارادة محدَثـة – فهى على هذا الاطلاق من صـفات الفعل كالاحياء وألاماتة والبسط و القبض – و تطلق أخرى صـفةً للذاتٍ في مقابل ألكراهة – موافقاً لمثل قوله تعالى: «يُرِيدُ بِكُم الْيُسْرَ» علماً

بانّ جملةَ من العلماء والمحدّثين كالكليني ينكرون صفتية الارادة للذّات فهل هناك من النّصوص ممايدلُّ على الاطلاق الاخير؟ – فوعدتُه

دام ظله الشريف بالجواب و قد وفّقنى الله لذلك فاوضَحْتُ ألجوابَ ضمن أمورٍ.

لاريب فى أن الله تبارك و تعالى لايقاس بخلقه لانّ مالاحدّ له لايُقاس بالمحدود

الامر الاول

والمعقول لايـدرك بالمحسوس، نعم ألعقل يـدرك بالـدرك النّورى أنّ الله هو المُبـدع للمبـدعات و انّها صـنايع الرب الاعلى فالموجودات بأسـرها بمالها من الحظوظ افاضات من الفيّاض القديم، ومن الناحية نسـتكشف إنّا أنّ المعطى للحظوظ ليس بفاقد لها بل هو واجد لجميع تلك الحظوظ و هذا معنى نفى التّعطيل و لكن وجدانه للحظوظ الوجودية ليس على نحو ألميز و ألحيث و أعنى بالحظوظ ألمعاني الثّبوتيّة و هذا معنى نفى التّشبيه.

توضـيح ذلك أنّ الله عزّوجل كامل الذّات جامع للصّفات منزّه عن السّلبيّات لا متحيّثاً بالحيثيّات المائزة بين صفة و أخرى فلاميز بين صفة منه وصـفته الاخرى فهو عالـم من حيث أنّه قادر و سميع من حيث أنّه بصير من غير آلة و لاعلّة فهو موجود بوجودلانهائى شدّةً وعدّةً و مدّةً ، فكـل مبـدءِ من المبـادى الوجوديـة وكل معنى من ألمعانى الثّبوتيـة متحقّقـة فى ذات أللّه على نحو البساطـة و ان شـئت قلت ان ما يـدرك بالحواس فى العوالـم الكونيّة وما يضاهيها من حيث الامكان ممايدرك بالعقول يكشف فى وعاءِ المعلولية عن موجدله فهو كاشف بالكشـف آلانّى المعلولى عن كون هذا المبدء الوجودى موجود في ألمعطى عزّوجل لان كل معلول وجودى يصدر عن ألعلّة الوجوديّة له وقد إشتهر بين القوم خذ الغايات و أترك المبادى و نحن نقول خذألمعاني واترك الحيثيات و من الجدير بنا أن نأتى بمثال

فنقول اذا رأينا في الامور الوجودية و الصفات المتحقّقة في الاعيان الخارجيّة كالانسان (مثلاً)

صفة كمالية وجوديّة مسماه

ص: 4

باسم الارادة وعلمنا ولم نشك بانّها ليست مجعولة بالذات بل هى مجعولة بالجعل التكوينى و مخلوقة علمنا بالقطع الوجدانى بانّ لها خالق فنحكم بان المعطى لهذه الصّفة ليس فاقدا لها

اذ لا ريب أنّ المعطى لشيء ليس بفاقدٍ له اذ ألايس لايصدر عن اللّيس فنصل الى تلك النتيجة و هي أنّ الخالق سبحانه مريد و كذا إذا رأينا فى الانسان صفة تسمى بالاختيار و جزمنا بانّ هذه

الصّفة أمر وجودى له معطٍ، علمنا بانّ هذه الصّفة بمالها من ألمبدء الوجودي موجود في من جَبَّل الانسان عليها و خلقها فيه فالحق تعالى مختارولیس بموجَب(بفتح الجيم)

ونضُمُّ الى تلك المقدمات أنّ الحدّ لما كان عبارة عن الانتهاءِ للحظّ الوجودى والفاصل بين الوجود والعدم وأن الانتهاء نقص ولا يعقل وجود النقص في الله، نقول انّ الله جامع لجميع ما يتصور من ألمعانى الوجودية من دون حدٍّ و مَيز وهذا معنى نفى الصفات عنه و ليس معناه فقدان الذاتِ الواجبة عن ألمعانى الثّبوتية تعالى الله عن ذلك علواً كبيرًا بل معناه بساطة الذّات الواجبة وأنها ببساطتها جامعة

لجميع ألصفات كما أنّ النفس الانسانيّة بوحدتها جامعة لكل القوى و لذا تكون مرآتاً للذّات الواجبة الخالقة لها المودع فيها تلك القوى ومن ذاالذى يقول بانّ النفس ألانسانيّة مادّة معجونة من أشياءٍ

متباينةٍ الهويات كالمعاجين المتّخذه من الامور المختلفة فصحّ أن يقال كما في بعضِ الاخبار مَنْ عَرَفَ نَفْسَهُ فَقَدْ عَرَفَ رَبَّهُ، هذه الجملة باختصارها متضمن لعقدى الايجاب والسّلب في آن واحد

بجهتيين فمن حيث انّ الانسان

إذا عَرَفَ بانّ نفسه المجردة لها شؤونٌ شتّى يسـهل له الاعتقاد بانّ الله تقدّست أسماؤه جامع لجميع الصّفات الثّبوتية من غير حدٍ و اذا عرف بانه لن يقدر على معرفة حقيقتها بالاكتناه يصدِّقُ بانّ

معرفة الله بالْكُنْهِ مستحيل و هذا المقدار نهاية حدّمعرفة الانسان لخالقه العظيم قال الشاعر الفارسي:

بهر پايه دست چندان رسد *** كه آن پايه راحد بپايان رسد

چو پايان پذيرد حد ممكنات *** نماند در انديشه ديگر حيات

وبعـدذلك نقول بان الارادة بمعناها الوصـفى صـفة وجوديّة أبدعها الله في النفوس البشـرية فهى بمالها من المبدءِ الثبوتى لا يعقل أن تكون مفقودة في المبـدِع لها نعم التغير فى الـذات الواجبـة (الهَمامّـة) وكل ما يتصور من الحدود مسـلوبة عن الله عزّوجل حد وجميع السوالب اللازمة للموجودات الامكانية المحدودة بالحظوظ حيث انه سبحانه

منزه عن السوالب غير محدود بحد فلنعم ما قال الشاعر الفارسي:

نه مركب نه مجسم نه مرئى و نه محل *** بى شريك است ومعانى تو غنى دان خالق

ومراده من كلمـة المعانى الصـفات اشارة الى نفى الصـفات مقرونـة بالحـدود لافقـدان الـذات عن الصـفات بل بمعنى عـدم تغاير الذات والصفات فلاتقترن الصفات بالذات كما عليه أشاعرة المتكلمين من

المسلمين وعلى هذا الاساس ان الصفات الجلالية مشيرة الى ما يناقضها من الصفات الكمالية والجمالية – اى الصفات الوجوديّة –

على نحو البساطة.

واليك ملتقطات حول هذا الامر من النصوص الواردة عن المعصومين(صلواة الله عليهم اجمعين).

في المجلد الأول من ألوافى، باب النهي عن الصفة بغير ما وصف به نفسه.

الحديث الأول: فانف عن الله البطلان و التّشبيه فلانفى ولاتشبيه الخ و الحديث السادس: سبحان من لا يحدُّ ولا يوصف الخ و الحديث السابع: عن على بن الحسين(عليهما السلام) انّ الله لا يوصف

بمحدوديّة عظم ربنا عن الصّفة وكيف يوصف بمحدوديّة من لا يُحدّ ولا تدركه الابصار وهو يدرك ألا بصار وهو اللطيف الخبير و الحديث التّاسع: انّ الله عظيم رفيع لا يقدر ألعباد على صفته.

فترى أنّ الميزان فى معرفةِ الله تعالى بصفاتهمافى الحديث الاول من نفى التّعطيل في ذات الله عن المعانى ألوجوديّة و ألحظوظ النّبوتيّة ونفى التّشبيه بمخلوقاته الّتي باجمعها محدودة اذ لا ريب

بانّ غير المتناهى لايتثنّى ولايتعدّد فهو واحد لابالعدد لانّ العدد لايتحقق الا بالاثنينيّة و الاثنينيّة لايتحقق الا بالفصل العدمى وألفصل ألعدمى بين الشّيئين لا يكون الا بانتهاء الحظ الوجودى من

الطرفين و هو عبارة عن النّقص فى الوجود والله تعالى قدّوس ليس فيه شائبة نقص وحدٍّ فانظر الى الحديث السّابع حيث يقول المعصوم(عليه السلام) انّ الله لايوصف بالمحدوديّة و يعلق على

ذلك عظمة الرّبّ عن الصّفة و أنّ عظمته تعالى يوجب عدم تغاير ذاته مع صفاته اذألاقتران حد وهو كما عرفت نقص و يوضح ذلك بانه كيف يعقل أن يوصف (بوصف

زائد عن ذاته) من لايحدّ و من البديهى ان وجدان الذّات لجميع الصفات من غير مَيز و حدٍّ وحيثٍ لا يستلزم المحدوديّة فتدبر تعرف.

ويتبيّن ماقلنا من الدقة في الحديث الثّامن بانّ الله لايوصف مستشهدًا بقوله تعالى: ««وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ»، معلّقاً على الآية أنه لايوصف بقدر الّا كان أعظم ذلك فيدلّنا هذا الكلام على أنّ التّوصيف التّقديرى والتّحديدي مناف لعظمة الله سبحانه ولاحِظ قوله في الحديث التّاسع انّ الله عظيم رفيع لايقدر العباد على صفته إذالظّاهر من هذا الكلام ليس نفى الصفة بمعناها الثبوتى بل عدم قدرة العباد على الاكتاف بصفاته إذالبسيط المحيط لايعقل أن يحاط و يقدّر بقدر، و يحدّ بحدّ، أضف الى جميع ما ذكرنا أنّ الله تبارك و تعالى وصف نفسه في القرآن الكريم بصفات وجوديّة كثيرة كالقدير والعليم والقدوس و ... غير ذلك ولعلّه لذلك عنون الفيض الكاشاني (رحمةالله) ألباب المذكور بالنهي عن الصفة بغير ما وصف نفسه به مع أنّ الاحاديث المذكورة انما هي بصدد نفى الصفة بالاطلاق فالمراد ما ذكرنا من أنّ اللازم فى معرفة الله الخروج عن حدى التعطيل والتشبيه و الحمدلله ربّ العالمين .

الامر الثاني

أن أفعال الباري منبعثة عن صفاته و صادرة عنها فالله تعالى بقدرته يخلق مخلوقاته وبعلمه بالاصلح يشرِّع الاحكام وتتعلق ارادته بما فيه المصلحة ارادة أزليّة غير مترقبة الحدوث و كراهته بمافيه المفسدة كذلك اى كراهة ازليّة من دون إعتوار الاولى الهَمامة وألثانية الانزعاج بماهما حالتان طارئتان و من دون

تغيير و تحوّل في ذات الله بل بما هما من ألمبادى الوجوديّـة و حيث انه مختار والاختيارصـفة كمالية – يفعل مايشاء أيَّ وعاءٍ ايجادي يشاءُ بقـدرته وبهـذا اللحاظ له الارادة ألايجادية المعبر عنها بكلمة كن الوجودية وتكون هذه الارادة حادثة و معني ألحدوث ليس حدوثاً بالزمان بـالمعنى المصـطلح من الزمان سواءٌ قلنا بان الزمان من ألا بعاد أو قلنا بانه من المقولات حركـة فلك الافلاك فضـلاً عما اذا قلنا بان الزمان ليس بمقولـة بل هو انتزاع عن قياس المتحركات كل الى الآخر سـرعةً و بطؤاً بمعنى تقـدره باعتبار اختلاف المتحركات من حيث السـرعه و ألبطو كما عليه بعض الفلاسـفة كالبغدادى صاحب المعتبر و انما المراد من الحدوث في المقام ما هو مقابل القدم بمعنى أللاحدوثى الذى ذهب اليه – الاـخير جملـة من المتكلمين نظراً الى أن الفيض لا ينفك عن الفياض بل تلك المسألـة صارت مورداً للبحث والتّنقيب بعنوان ربط الحادث بالقديم ونحن قلنا بانه – ربط الحادث بالقديم ربط ابداعي وفصل ايجادى و لاربط للزّمان بالابداع لان الفاعل الزماني ينتسب فعله الى ألزمان حيث أن ملابسات الفعل تكون اولاً وبالـذّات ملابسات للفاعل وثانيا وبالتّبع ملابسات للفعل زماناً ومكاناً فالفاعل الزماني فعله زماني والفاعل المكاني فعله مكاني والله سـبحانه ليس بزمانى ولا مكانى بل هو خالق لهما وهذا معنى انسلاخ أفعال الله المسندة إلى الله عن الزمان وهـذا اذا قلنابان ألزّمان موجود مقولى له مطابَق(بفتـح ألباء) في الاعيان الخارجيـة حيث أنه على القول به متخذ أوصادر عن حركة فلك الافلاك

أو هو هي بعينها ومن البـديهي أنّ فلك ألافلاك بنفسه من المبـدعات الحادثـة بالحـدوث المقابل للقدم الزماني(ان صح هذا التعبير) و لذا أجبنا عن اشـكال المرحوم المدرس الزّنوزى صاحب بدايع الحكم – ان العالم بالامتداد الموهوم لايصير حادثاً عالم بامتداد موهوم حادث نمى شود – بانّ الحدوث المصـطلح فى هذا البحث ليس معناه خلقة السـموات والارض فى ايام سـتة بمعنى سـتة دورات فلكيّة يكون كل دورة اربع و عشـرون ساعـة بل الحـدوث، عبارة عن ايجاد الله العوالم بالاختيار لا موجَباً فلا مانع من انفكاك الفيض عن الفياض بمصـلحة معرفـة ألعباد أنه ليس بموجَب(بفتـح الجيم) بل هو مختار فماورد في الاخبار من أنّ الارادة محدَثـة ناظر الى الحدوث بهذا المعنى لا وقوع ماحـدث بابـداع الله في ظرف زمانى فالتعبير بالحـدوث انما هو في مقابل من قال بالقدم الزماني بمعني دوام الفيض وعدم انفكاكه عن الله بزعـم لزوم الـدوام في الخلقـة وكون الانفكاك خلافاً للفيض غفلـة أو تغافلاً عن الاخبار الدالـة على الحدوث مع أنّ التأمل في اسـتلزام هذا القول للتسلسل في الوجود و لزوم ألقهقرى لكل موجود يوجب القطع بالحدوث فالعالم لكونه فى التّحوُّل والتَّجدُّد يكون لا محالةً حادثاً، و اذا عرفتَ أنّ الارادة ألايجاديةمحدَثة فاعلم أنّ مناظرة ألامام ثامن

الحجـج(عليهـم السـلام)مع سـليمان المروزى كما فى عيون أخبار الرضا(عليه السـلام) وقوله انّ الارادة محدَثة ونفى كونه مريداً، ناظرة الى عدم قدم العالم وأنّه لو كان مريداً لما إنفكّ المراد منه فمراد

الامام ليس نفى صفة الارادة عن الله بالمعنى ألوصفى

و سيأتى توضيح هذه المناظرة انشاء الله تعالى.

الامر الثالث

قدثبت في ألمسفورات الآلهية و ورد فى النصوص ألولويّة أنّ الذات ألواجبة ليس محلاً للتغيير وألتبدّل وأنّه سميع لابالآلة سميع لا بالآلة وبصير لابالآلة ومريدلابهَمامة وغير محتاج الى التروّى و التّفكّر وما شاكل ذلك من ألامور المحدَثة و الطوارئ المتبدّلة والعوارض المسبوقة بالأعدام لانّ الواجب لا يعوزه شيٌ ولايعتريه أمر ولاتعرض عليه حادثةٌ و لاينقصه كمال و هو التّام من جميع الجهات وله الفعليّة لا الشأنيّة ولاانتظار حادث لم يكن و وجود موجود لم يتحقق فالحوادث الممكنة المسبوقه بالأعدام منسلبة عنه ولاتتجددله الوجودات فارادته ألايجادية عبارة عن نفس ألكن الوجودى الذى هو عين، يكون، حتّى أن الفاءَ في قوله تعالى، فيكون، فى عقد الجملة للتقريب الى الاذهان البشرية نظير الفرق بين الانشاء والمنشاء ومتابعةً لقانون المحاورة.

الأمر الرابع

اشارة

اِعْلَمْ أَلْهَمَكَ الله الصواب وأزال عنك الارتياب أنّ الاخبارَ المتعلقة بالمقام على طائفتين:

الاولى

مايدل على أنّ ارادة الله احداث منه.

الثانية

اشارة

مايدلّ على صفتية الارادة وأنها قبل الفعل فمن ألاولى مافى الكافى (باب الارادة) عن أحمدبن ادريس عن محمدبن عبد الجبار عن صفوان بن يحيى قال قلت لابى الحسن(عليه السلام)أخبرني عن ألارادة من الله تعالى و من ألخلق فقال ألارادة من الخلق الضّميرو ما يبدولهم بعدذلك من الفعل الى أن قال و أما من ألله فارادته احداثه لاغيرذلك يقول له كن فيكون بلالفظ ولانطق بلسان ولاهمَّة ولا تفكر ولاكيف لذلك كما

أنه لاكيف له، يظهر من هذا الحديث أمور:

الأول:

أنّ افعال الله تعالى تكون على نحو الابـداع وتتحقق لامن شـيءٍ ولامن لاشـيءٍبل شـيئية الشـيء انما على نحو الأبـداع فلاتكون ارادته الا الاحداث بلااستناد الى تفكر و تروّ وهمة.

الثاني:

أنّ الاحداث الآلهي لايتعلق بشـيءٍ متقرّر قبل الاحداث هو ألايجاد ليس الا وليس لبس شـيئٍ متقرّر قبل الايجاد بلباس الوجود فلا معنى للتقررالما هوى، كما ذكرنافى كتاب المختارفى الجبر والاختيار.

الثالث:

اشارة

أنّ هذا الحديث ناف للتغيّر فى ذات الله وليس بصدد نفى صفة الارادة في مقابل الكراهة بل بصدد نفى مايلازم

الامكان عن ساحـة قداسـته و بصـدد نزاهته عن الأعـدام و انه لا اعتوار للحالات فى الـذات الواجبـة، فلامنافاة بين هـذا الحـديث و مايأتى مابمضـمونه مع مـايظهر منه صـفتية الارادة من الاحـاديث والآيـات القرانيـة كقوله تعالى:«يريـد بكم اليسـر» وقوله تعالى: «لكن كره الله انبعـاثهم». وفى ألباب المـذكور محمـدبن يحيى العطار عن أحمـد بن محمـدبن عيسـى الاشـعرى عن الحسـين بن سـعيد ألا هوازى عن النضـربن سويـد عن عاصم بن حميـد عن أبيعبـد الله(عليه السّلام) قال قلت لم يزل الله مريدًا قال انّ المريد لايكون الاالمراد معه لم يزل عالماً قادراً ثم أراد.

وهذا الحديث الشـريف صـحيح سـندا و تام دلالة على ما نختار لان الارادة الايجادية لم تكن قديمة بل الصفات الازليّة هى صفات الذات كالعلم والحياة والقدرة و فى طول الصفات الذاتية يأتي دور صفات

الافعال المنبعثة عنها الخلقة وألا حياءُ وألاماتة والقبض والبسط تحت الارادة ألايجادية وسنوضح أنّ الاخبار ذات السنة مختلفة حسب اختلاف أنظار الفلاسفة ومتكلمى أهل ألاسلام فى المسائل الفلسفية والكلامية وأنّ فلسفة ألقدم في المبدعات كانت دارجة بين معاصري الائمة(عليهم السلام) و ينص على ذلك ان سليمان المروزى يصرّح في جواب سئوال الامام(عليه السلام) بان الارادة محدثة؟ بقوله ان الارادة ماهى محدَثه فيقول ألامام(عليه السلام)بانّ المريد لايكون الا المرادمعه، وهذا ألكلام دليل قطعي على حدوث العالم لان ألقدم يستلزم التسلسل القهقرائي الى الازل – أى مالانهاية له من حيث ألا بتداء وهذا بديهىّ البطلان وكيف كان فنفى كون الله مريداً انّما هو بالنظر الى الارادة ألايجادية.

وفي الباب المذكور بسندصحيح عن أبيعبد الله(عليه السلام) المشيّة محدَثة ومفاد هذا الحديث ينفى ألقدم عن العالم و أنه حادث بحدوث المشيّة بماهى من أفعال الله وفعل الله تحت اختياره لانه مختار و من لوازم اختياره بلحاظ اظهاره عدم ألقدم فلا يقال شاءَ وفعل.

و فى عيون أخبار الرضا(عليه السلام) ألباب (11) الوارد في بيان ألمنزلة بين الامرين(الجبر و التفويض) فاما الطاعات فارادة الله تعالى و مشيّته فيها ألامر بها والمعاونة عليها و ارادته و مشيته في المعاصى النهي عنها والسخط لها والخذلان عليها الحديث و هذا ألحديث بصدد بيان أنّ الانسان مجبول فيه الاختيار لا أنه مجبور على الافعال طاعةً أم عصياناً بارادة من الله التكوينية ومن هنا نقول بان

الاخبار مختلفة ألالسنة

و ينظر كل واحد منها الى مطلب خاص اذكان مورداً للبحث حين صدور هذا ألخبر.

وفى الكتاب المذكور ألباب(13) في حديث ذكر فيه مناظرة سـليمان المروزي متكلم خراسان مع ألامام الرضا(عليه السـلام) و هي طويلة منها مسألـة ألبداءِ و كان المروزى منكرا له فقال الامام(عليه السـلام) ومأأنكرت من البداءِ فسأل سـليمان عن قوله تعالى: «انّا أنْزَلْناهُ فِيْ لَيْلَةِ الْقَدْرِ» فاجابه الامام(عليه السـلام) ان ليلةَ القَدرِ يقدر الله تعالى فيها مايكون من السنة الى ألسنة الخ فطلب منه الزيادة فقال عليه السلام انّ من الامور أمورًا موقوفة عند الله تعالى يقدم منها ما يشاء و يؤخر ما يشاء فيسأل المروزى عمن يقول الارادة اسم وصـفة مثل حى و سميع و بصـير و قدير الى ان قال المروزى فانّه لم يزل مريداً فقال المعصوم(عليه السـلام) فارادته غيره قال نعم فسأله الإمام(عليه السلام) بانك أثبتَّ مع الله غيره لم يزل فقال المروزى ماأثبتُّ فسأله الرضا(عليه السـلام) أ هى محدَثـة الارادة – قال سـليمان لاماهى محدَثـة ثم بعـد أسألة و أجوبـة كثيرة قـال ألامـام(عليه السـلام) ألاتخبرني عن الارادة فعل هي أم غير فعل قال بل هي فعل فقال الامام فهى محدَثـة لانّ الفعل كله محـدَث قال ليست بفعل قال فمعه غيره لم يزل قال سـليمان الارادة هى ألانشاء قال يا سـليمان هذا الذى عبتموه على ضـرار وأصـحابه من ولهم ان كـل ما خلق الله عزّوجل في سـماءِ أو ارضِ أو بحرِ أو برّ أو جبل من كلب أو خنزير أو قرد أو انسان أودابّـة، ارادة الله عزّوجل و انّ ارادة الله تحيا وتموت وتذهب وتأكل وتشرب وتنكح وتلد وتظلم وتفعل ألفواحش وتكفر وتشرك فيبرءُ منها ويعاديها الخ

وهـذا الحـديث كما ترى ينفى أزليّـة الارادة المحدَثة كماينفى ارادة الله المجبرة على الانسان في أفعالهم بالتكوين كماينفى وحدة الوجود لوحـدة الاـرادة الخالقـة المتطوّرة فى ألاعيـان الخارجيـة والافعـال وأن كـل مـافي الكون من الجواهر والاـعراض بل أفعال العباد ارادة الله المتطورة فى الاشـياء بمعنى أن شـيئيّة الاشـياء عبارة عن ارادة الله بجلواتها المختلفة نظير مافي كلمات جمع من المتصوفة القائلين بوحدة الوجود على اختلافهم في تفسـير هذه الجملة ولتوضـيح ذلك نقول انّ الناظرفى الاخبار الواردة عن أهل بيت العصـمة(عليهم السـلام) في المعارف الحقـة والعقائدالآلهيّـة والمطالب الكلاميـة اذا لاحظها بدقّة و تعمّق يرى أنّ فيها أبعاداً كثيرة وجهاتاً مختلفة لكى لايضل فى فهم كلاـمهم فيرى أن المخـاطبين معهم كـانوا من المخـالفين لهم في الآراء و في نفس الوقت كانوا مخالفين كل مع الآخر و نحن نأتى ببعض الامثلة لتلك الجهات اللازم مراعاتها:

1) لحاظ أن المخاطب أو السائل هل هو من الاصحاب أو من أهل الخلاف و 2) أن الموافق هل كان في درجة ضعيفة من الاعتقاد أم لا ؟ و 3) أن المخالف ما كان اعتقاده و هل كان يقول بتعدد ألقدماءِ مثلاً أم لا ؟ و 4) وهل كان من ألا مكان ارشاد المخاطب الى الحق او كان من الممكن اقنـاعه فى الخلافيـات الى مـايقرب الى الحق – وذلـك لمـانرى بانّ أرباب علم الكلام فى زمن المعصومين كانوا على خلاف شديد عميق كل مع الآخر ولاسيّما مع أئمتنا(عليهم السلام) في الآراء المتشتتة جدًّا فنرى في

بحث ألارادة آراء مختلفة للقوم نشأت من النواحى المتعددة

الناحية الاولى:

انّ ارادة ألله تعلقت فى ألازل بكليّة ألحوادث المستمرة الى الابد من طول العمر وقصر وسعة الرزق وضيقه و عزّالانسان و ذلّه فترى هم يقولون جفّ القلم بما كان أزلاً فانكروا البداءَ و شنّعوا على الشيعة لقولهم بالبداءِ و يلزم من هذا الاعتقاد اولاً عدم تأثير الاعمال الخيريّة – مثلاً صلة الرحم – في انساءِ الاجل ونحو ذلك وتأثير ألاعمال الشريّة – مثلاً قطع الرحم في قصر العمر ونحوذ لك. وثانياً أنها متعلقة بافعال العباد فهم مجبورون فى أفعالهم خيرًا وشرًا. و تعالى ألله ان يجبر عباده على الفواحش ثم يعاقبهم عليها بحجة أنهم عاصون.

الناحية الثانية:

انّ الارادةَ صفة ممتازة عن الله منحازة عنه ومن هذه الناحية يأتى دور تعدد ألقدماء ويشهدلذلك ان الامام الرضا(عليه السلام) يسأل عن المروزى بان ارادة الله غيره؟ ويجيب ألمروزى ب– (نعم) وذلك بعد ما قال المروزى انه لم يزل مريداً وهذا كما ترى نص في تعدد القدماءِ خلافًا لمانقول بعينية الصفات مع الذات و ان الارادة ليست منحازة عن ذات الله العظيم تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً. و لمزيد الاطلاع على بعض اقوال القائلين بتعدد القدماء تذكر بعض مافي زبدة التحقيق شرح مختصر العقائد لعمر النّسفى فنقول المتن وله صفات – الشرح – لما ثبت من أنه تعالى عالم قادر حى الى غيرذلك ومعلوم أنّ كلاً من ذلك يدل على معنى زائد على مفهوم الواجب

وليس ألكل ألفاظاً مترادفة و أن صدق ألمشتق على شيء يقتضى ثبوت مأخذ الاشتقاق له، فثبت له صفة العلم و القدرة والحيوة وغيرذلك لا كما يزعم المعتزلة أنه عالم لا علم له وقادر ولا قدرة له الى غير ذلك فانه محال ظاهر بمنزلة قولنا أسود لاسواد له وقد نطقت النّصوص بثبوت علمه وقدرته وغيرهما ودل صدور الافعال المتقنة على وجود علمه و قدرته و غيرهما لاعلى مجرّد تسميّته عالماً وقادراً و ليس التنازع فى العلم و القدرة التى من جملة

الكيفيات والملكات لما صرح به مشايخنا من أنّ ألله تعالى حى وله حيوة أزليّة ليست بعرض ولا مستحيل ألبقاءِ و الله تعالى عالم و له علم أزلى شامل بجميع الاشياء ليس بعرض ولا مستحيل البقاء ولا ضرورى، (1) ولا مكتسب وكذا في سائر الصفات بل النزاع فى أنه كما أن للعالم منا علمًا هو عرض قائم به زائد عليه حادث فهل للصانع العالم علم هو صفة أزلية قائمة بذاته زائدة عليه وكذا جميع الصفات فانكره الفلاسفة والمعتزلة وزعموا أنّ صفاته عين ذاته بمعنى أن ذاته يسمى باعتبار التعلق بالمعلومات عالماً وبالمقدورات قادرًا الى غيرذلك فلايلزم تكثر في الذات ولاتعدد فى ألقدماء و ألواجبات، والجواب ما سبق من ان المستحيل تعدد الذوات القديمة وهوغير لازم ويلزمكم كون العلم مثلاً قدرة وحيوة وعالماً و حياً و قادرًا وصانعاً للعالم و معبوداً للخلق وكون الواجب غيرقائم بذاته الى غيرذلك من المحالات أزلية لاكما يزعم الكرامية من أن له صفات لكنها حادثة لاستحالة قيام

1- في ألحاشية - لانه مختار.

الحوادث بذاته انتهى موضع الحاجة وقوله، والجواب ما سبق، اشارة الى ما سبق منه في شرح القديم من اذ الواجب لايكون الا قديماً إلى قوله حتى وقع فى كلام بعضهم أنّ الواجب والقديم مترادفان لكنه ليس بمستقيم للقطع بتغاير المفهومين وانّما الكلام فى التساوى بحسب الصدق فان بعضهم على أن ألقديم أعم لصدقه على صفات الواجب و لا استحالة فى تعدد الصفات القديمة و انما المستحيل تعدد ألذوات،(1) القديمة وفي كلام بعض المتأخرين كالامام حميد الدين الضّريري و من تبعه تصريح بانّ واجب ألوجود لذاته هو ألله تعالى و صفاته و استدلوا على انّ كل ما هو قديم فهو واجب لذاته بانه لو لم يكن واجباً لذاته لكان جائز العدم فى نفسه فيحتاج فى وجوده إلى مخصِّص فيكون محدَثاً اذ لانعنى بالمحدَث الا مايتعلق وجوده بايجاد شئٍ آخر انتهى ما سبق منه و اعلم ان النسفى ذكر في صفات الله الحى القادر العليم السميع البصير الشائي المريداه فينص الاشاعرة على زيادة الصفات على الذات و هذا القول يستلزم الاقتران و الميز وألحدّ وهذه العناوين بمد اليها تستلزم النقص تعالى الله عنه وقد مضى تحقيق المقام بنحو الاختصار.

الناحية الثالثة:

ان ارادة الله تتجلّى في مخلوقاته بل هى هى فهى سماءٌ و ارض و بحر و برّ وشجر وحيوان و فحشاء وكفر و شرك وهلمَّ جرّاً فالارادة هي بنفسها تلك

1- والاول أى تعدد الصفات القديمة لا يستلزم الثاني أى تعدد الذوات القديمة.

الاشـياء والدليل على ذلك ان الامام(عليه السلام) يقتنع في ردّ هذا القول السخيف بمعاتبته للمروزى بانّ هذا القول، قول ضرار وقد عبتموه بهـذا ألقول وذلـك لبداهـة انّ الارادة لا تتطور بعنوان ألاشـعّة الرحمانيـة وتكون تلك الارادة في عين كونها متباينـة المجالى أو المتطورات واحدة بوحدة الوجود.

الناحية الرابعة:

ان الارادة بماهي ايجاديـة ليست بمحدثـة نظرا الى أزليّتها بـدليل أن المعصوم(عليه السـلام) لمايسأل المروزى أهى محدثة يقول المروزي لاما هى محدثة.

فنفى كونه مريـدا بحجـة أن ألمريـد لابـد وان يكون المراد معه انما هو بلحاظ نفى قـدم العالـم واثبات حـدوثه. فمع ملاحظـة تلك النواحى وتصدى الائمة لتوضيح هو ألحق فيها

إذا رأينـا ما يظهر منه بادى النظر نفى صـفتية الارادة لا يبقى مجال ريب في أن المقصود لـم يكن نفى صـفتية الإرادة وإن ابيت فاليك ألطائفة الثانية الدالة على صفتية الارادة أيضاً.

روضة الكافى، الطبعة الجديدة، الصفحة 159، ان الله عزّ ذكره اذا اراد فناء دولة قوم أمر ألفلك فاسرع السير فكانت على مقدار مايريد.

قال المجلسـى لعل المراد تسبيب اسـباب زوال دولتهم على الاسـتعارة التمثيليـة. أقول هذه الارادة صـفة اذ الخبر ناظر الى قانون التعذيب الـدنيوى الآلهي بل ألاعـم من التعذيب اما و انتهاء أمدالدولة أى دولة من الدول وان كانت عادلة فمفاد الخبر مفاد ماورد في الدعاء ويهلك ملوكاً ويستخلف آخرين و مفاد الكريمة الربانية تؤتى الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء ومن المعلوم ان السّنة

التى لاتبديل لها انّ أللہ يجرى الامور باسـبابها فهذه الارادة عبارة عن الصفة الازلية لانها ليست محدَثة و لان متعلق هذه الارادة فناءُ الدول الحاصل بتهيئـة ألاسـباب له فلايقال ارادة ألفناءِ احـداث له فتدَّر كى لاتقول بان ارادة ألفناءِ احداث له بايجاد الامر المراد منه ايجاداسـباب الفنـاءِ لانّ مثل هـذا النحو من الكنايـة فى الكنايـة مسـتهجن وبلا شاهـد، الكافي عن أبيعبـد أللہ(عليه السـلام) قال بينا اميرالمؤمنين(عليه السلام)

يخطب على منبر الكوفـة اذقام اليه رجل يقال له ذِعلب ذولسان بليغ في الخطب شـجاع ألقلب فقال يا أمير المؤمنين هل رأيت ربك؟ فقال ويلـك يـا ذِعلب مـاكنت أعبـد ربـاً لم أره فقال يا أمير المؤمنين كيف رأيته قال ويلك يا ذعلب لم تره ألعيون بمشاهـدة الابصار و لكن رأته ألقلوب بحقـائق الايمان ويلك ياذعلب ان ربي لطيف اللطافـة لايوصف باللطف عظيم العظمـة لايوصف بالعظمـة كبيراً لكبرياء لايوصـف بالكبر جليل ألجلالة لايوصف بالغلظ قبل كل شـئ لايقال شـيءٍ قبله وبعد كل شـيٌ لايقال له بعد شاءِ الاشـياءَ لابهمَّة درّاك لابخديعة في الاشـياء كلها غير متمازج بها ولاباين منها ظاهر لابتأويل المباشـرة متجل لاباسـتهلال رؤية نائ لابمسافة قريب لابمداناة لطيف لابتجسـم موجود لابعدعدم فاعل لاباضـطرار مقدّر لابحركة مريد لابهَمامة سـميع لابآلة بصـير لاباداة لاتحويه الاماكن ولاتضـمنه ألاوقات ولاتحده الصـفات الـخ، قال في الوافي هـذا الحـديث مشـهور بين الخاصّة والعامة بالفاظ مختلفة متقاربة و اسـناد متعدد أقول وفي نهج البلاغة ذكره لابهذا التفصيل وذكر بدلاً من بهَمامة، بلاهمّة ولكن كلمة بهمة موجودة في الكافي

و لعله لايكرر المعصوم كلمة واحدة مرتين مع ان هَمامة انسب بجملة مريد لان معنى هَمامة على مافى مجمع البحرين ألتردد وهى تناسب الارادة بمعنى ألصفة اذ ألظاهر من ألتردد، التردد فى أخذ التصميم والعزم على الفعل فالارادة مقدمة على التردد لكون التردد موجب لمنع الارادة فى السير على حسب اِقتضائها الطبعي بالنسبة الى العزم على الفعل فلا يمكن حمل كلمة مريد على من له الاحداث لان الاحداث هو الفعل نعم بناءً على مافى ألنهج من قوله مريد لابهمة يمكن ارادة من له الاحداث من دون رويّة وتفكر من الجملة المذكورة الا ـ إن الخبر على مافي النهج مختصر جداً و مافيه متردد اللفظ فى جملة من الجمل على ما نص على ذلك السيد الرضى(رحمةالله) في ديباجة النهج و لنذكر ما ذكره الصدر الشيرازى فى شرحه على أصول الكافي في المقام قال و قوله مقدر لابحركة مريد لابهمامة سميع لابآلة بصير لاباداة ، أما كونه مقدراً لسبق علمه بالاشياءِ اجمالاً ألقضاء وتفصيلاً و هو القدر على وجودها الكوني واما انه فلانه يعقل نظام ألخير في الوجود وكيفية كون الخير فى ألكل فيتبع النظام المعقول عنده و الحكمة البالغة لديه صورة الموجودات على وفق النظام المعقول الى ان قال بل هو سبحانه عالم بكيفية نظام الخير في الوجود بل نفسه تعالى علم بها فيفيض عن علمه بالاشياءِ وجود ألاشياء ثم لاشك أنّه مبتهج بذاته

عاشق لذاته فذاته محبوب لذاته وما يتبع المحبوب محبوب فيصير نظام الخير فى ألاشياء محبوباً مرادًا له بالتّبع لكن ليس يتحرك الى ذلك عن شوق و قصد زائد يعبر عنه بالهَمامة

فان ذاته لاينفعل عن شـئٍ ألبتـة ولا يشـتاق شـيئاً ولا يطلبه ولا يقصـده فهـذه ارادته الخالية عن النقص الذى يجلبه شوق و انزعاج قصد الى غرض كمـا يقوله الجـاهلون من أهل الجـدل و الكلام انتهى موضع الاستشـهاد من كلامه و ان كان لنا بعض التأمل في بعض تعبيراته نظير عاشق لـذاته! الكافى عـدة من اصـحابنا عن محمـدبن خالد عن أبيه ومحمدبن يحيى عن أحمدبن محمدبن عيسـى عن الحسـين بن سـعيد ومحمدبن خالد جميعاً عن فضالةبن ايوب عن محمدبن عمارةبن ذكوان الكلابي الجعفرى البزاز الكوفى

أبو شداد الذي مات سـنة 161 وهـو ابن 83 سـنة من أصـحاب الصادق(عليه السـلام) عن حريزبن عبد الله بن مسـكان جميعا عن أبيعبد الله(عليه السـلام) انه قال لايكون شي في الارض ولا فى ألسماء الا بهذه الخصال السبع بمشية وارادة وقدر وقضاءٍ واذن وكتاب و أجل فمن زعم انه يقدر على نقض واحدة فقد كفرو لهذا الحديث طرق أخرى وبمضـمونه حديث أخر عن موسـى بن جعفر(عليه السـلام) الكافى قال سمعت أباالحسن موسى بن جعفر(عليه السلام) يقول لايكون شيء الاماشاءالله وأراد وقدر و قضى الخ وتقريب الاستدلال

بتلك الاحاديث ان الارادة فيها قبل تكوّن المبدعات الآلهية و تكون صـفة لامحالة والدليل على ذلك انه قد بين المعصوم(عليه السلام) في تلـك الاخبـار وما بمعناها أن رتبـة الارادة انما هي قبل التقـدير والقضاء والاذن و الكتاب وألاجل الّتى تكون كل منها قبل التكوين و خلقة السموات والارض فلايمكن ارادة الاحداث من الارادة في تلك الاخبار الا أن يقال:

بان تلك الامور كلها أفعال كل فى طول الآخر و ان كان

على خلاف الظاهر جدًا وألامر سهل بعد ما سبق وما يأتى ممّا يدل على ألصّفتية للارادة.

الامر الخامس

في الآيات الدالة على صفتية الارادة الواردة في القرآن الكريم مع قطع النظر عما يدل على ايجادية الارادة كقوله تعالى«إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ» (1)

و أما الآيات الدالـة على صـفتية الارادة فهي كالتّاليـة:«... يُرِيـدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْـرَ وَلَا يُرِيـدُ بِكُمُ الْعُسْـرَ...»، (2) أى فى الرخصـة للمريض والمسافر اذ لم يوجب الصوم عليهما وقيل يريد بكم اليسر في جميع أموركم.

«...يُرِيدُ اللَّهُ أَلَّا يَجْعَلَ لَهُمْ حَظًّا فِي الْآخِرَةِ»، (3) في مجمع البيان أى نصـيبا في الجنة واذ اكانت الارادة تتعلق بما يصح حدوثه ولا تتعلق بان لايكون الشـئ فلابـد من حذف في الكلام ومعناه أنه يريد أن يحكم بحرمان ثوابهم الذى عرّضوا له في تكليفهم و أن يعاقبهم في الاخرة على سبيل الجزاء لكفرهم و نفاقهم و أنا أقول ان صـدّهم عن الجنـة و منعهم عن الحظوظ الاخروية ومعاقبتهم يوم القيامة ليس بامور عدميّة كى لايمكن تعلق الارادة بها ثم ان هـذه الآية كالصـريحة في الارادة بالمعنى الوصـفى لانها ناظرة الى تسـجيل العقاب في القيامة فليسـت ناظرة إلى الارادة بالمعنى ألا يجادي.

«يُرِيـدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ»، (4) «وَاللَّهُ يُرِيـدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيـدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ تَمِيلُوا مَيْلًا عَظِيمًا»، (5)

1- يس، 82.

2- البقره، 185.

3- آل عمران، 176.

4- النساء، 26.

5- النساء، 27.

«يُرِيدُ اللّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا»، (1) اى يريد الله مايريد ليبين احكام دينكم ودنياكم و امور معاشكم ويتوب عليكم اى و يقبل توبتكم ويخفّف عنكم في ألتكليف على العموم و خفّف عن هـذه الامـة ما لـم يخفّف عن غيرها و تقريب الاسـتدلال بهـذه الآيات على صـفتية الاـرادة انّ الارادة فيها ذكرت بما هي قبل التشـريع و قبل قبول التوبـة و قبل التخفيف وقبل هدايـة السـنن والتأويل فى الظواهر المـذكورة بجعـل الارادة محدّثـة عبارة عن نفس المـذكورات بماهي هي تأويل بلادليل و بلاملزم. «مَا يُرِيـدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِـنْ يُرِيـدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ»، (2) و هـذه الآيـة صـريحة في صـفتية الارادة لان عدم جعل الحرج علة لرفع التكليف عن الطّهارة المائيـة وجعل التكليف بالطهارة الترابيـة والتيمم تطهير بما هو نورانيـة باطنية للنعمة فليس ارادة الطّهر إحداث للطّهر بل هي علّة لتشريع

ألتيمم وهو موجب للطّهر فهذه الارادة صفة ذاتية على النحو المعقول من اسنادها الى الله وهو ما سبق منّا من عينية الصفات مع الذات.

«وَالله يُرِيدُ الآخرةِ»، (3) وهـذه ألارادة ليس احداثاً لشـي بل هي إبتهاج الذات بالذات للذات لايصال الخير والثواب الى العباد يوم المعاد وان كانوا لغفلتهم مريدين عرض الدنيا الفانية ثم المقابلة بين الارادتين تفيد ما قلنا بشـرط تنزيه الله عن الصفة بمعنى المحدودية و ان شئت قلت ارادة الآخرة ليست إنشائية.

«... فَأَرَادَ رَبُّكَ أَنْ يَبْلُغَا أَشُدَّهُمَا»، ا(4) و من

1- النساء، 28.

2- المائده، 6.

3- الانفال، 67.

4- الكهف، 82.

المعلوم ان ارادة بلوغ الاشد ليس احداثاً له.

«وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا»، (1)

وتوضيح صفتية الارادة فى هذه الآية يتوقف على بيان مطالب مختصرة:

الاول: ان أفعال الله منسلخة عن الزّمان ان قلنا بدلالة الافعال على الزمان بنحو ألا لتزام وان قلنا

بان الدلالة استلزامية فالامر أوضح. الثاني: أن هذه المواضعة أزليّة. الثالث: ان هذه القضية ليست قضية خارجية بل حقيقيّة فلابد من سبقها أزلاً واستنادها إلى القديم تعالى.

الرابع: ان الانحلال في الحقيقيّات عقليٌ و ليس بمستند الى نفس كلام المتكلم فلايقال بان المواضعة

احداثية على نحو ألانحلال ألمضاف إلى ألمتكلم.

الخامس: ان الفعل بما هو مبدءٌ نحوى لا مقولى لايتعلق بفعل آخر فالارادة بمعنى الاحداث لاتتعلق بالاهلاك ولاسيما مع توسيط ألامر باالفسق وهذا المطلب سار في جميع موارد تعلق الارادة بفعل من أفعال الله إلا ان يكون نفس الفعل المتعلق للإرادة ايجاد يابان تكون الارادة بنفسها احداثاً للفعل المتعلقة به ولايمكن ذلك في جميع الموارد فانظر الى قولك إذا أهلكنا قرية أمرنا مترفيها فهل لاتحكم بالاستهجان و تأخر المعلول وهو ألهلاك عن العلة وهى فسق ألمترفين مضافاً الى انطواء أمر آخر وهو أمر الله بمعنى الاملاء وألامهال قبل الهلاك.

1- الاسراء، 16.

تبصـرة: قد أشرنا آنفا إلى أنّ أمر ألله في هذه الآية عبارة عن التّرخيص التكوينى و استدراج ألله و امهاله و هذا المعنى يظهر من جملة وافرة من الآيـات كقوله تعـالى: «وَأُمْلِي لَهُمْ إِنَّ كَيْـدِي مَتِينٌ» وقوله تعـالى: «سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ» فـالمراد من تلك الآيات وما شابهها الخذلان وأعنى به عدم هداية الله

الجبريّة وما هو مستفاد من قوله تعالى:

«قُلِ اللَّهُ ثُمَّ ذَرْهُمْ) فتدبر جيّدًا.

خاتمة:

قدتبين مما ذكرنا فى ألامور ألخمسة مطالب لابدّ من تلخيصها كفهرس لها وهى:

1) ان المبدعات الالهَيّة لها مبادى وجوديّة هي معان ثبوتية و من البديهى إنها مسبوقة بالأعدام

و لسبقها بالعدم يحتاج الى علة وجوديّة فهي مخلوقة ولها خالق هو المعطى لها ولا يعقل فقدان

المعطى لما أعطى فالجامع لجميع المبادى الوجوديّة موجود في ألله بلاحدٍ وانتها حظٍّ و هذا معنى

وحدة الذات الواجبة و واجديّتها لجميع الصفات الوجوديّة و مع ذلك صحة نفى الصفات عنه بماهي

متميّزاتٌ عقليّة برهانيّة.

2) ان افعال الله سبحانه صادرة عن صفاته الثبوتيّة.

3) ان الارادة الايجاديّة محدَثة و ليست بقديمة بحجّة ان الفيض لاينفك عن الفيّاض وذلك

لان الموجـد تعالى وتقـدس ليس بموجب فله أن يختار ألحـدوث في الايجاد بالمعنى المقابل للقدم فالله مريدٌ بالارادة ألايجادية المحدَثة من دون منافاة مع كونه مريدًا بالمعنى ألوصفى.

4) ان الصفات الجلالية ليست سوالب مقترنة بالذات

الواجبة لان الله منزه عن ألحيثيات العدميّة بل هي ناظرة إلى مايقابلها من الصفات الكمالية والجمالية فهى ليست نعوتاً له بالمعنى المنسبق إلى الاذهان من النعتية مضافاً الى أن العدم بما هو عدم ليس بناعت مطلقاً فى أيِّ موطن و أيِّ شخص و شيءٍ.

5) ان الفيوضات الربانيّة ليست عبارة عن الارادة المتجلّية بتجليّات مختلفة كالسماءِ والارض وما بينهما مثلاً حتى يتوهم الوحدة في الوجود أو للموجود.

6) ان ألبداءَلله صحيح بالمعنى ألصحيح من البداء، المسند اليه سبحانه.

7) ان العباد ليسوا بمجبورين فى افعالهم فالله أكرم من أن يجبر عباده على الفواحش ثم يعاقبهم عليها.

8) ان ارادة التخفيف فى الشرعيات ليست حادثة بل ازليّة بازلية المريد للتشريع.

9) ان ارادة اليسرفى الشرعيات واتمام النعمة للمتشرعين ليست جعلاً إحداثياً بل كانت قبل ألجعل فهى صفة ذاتيةلله تعالى.

10) ان ارادة تعـذيب ألكافر والفاسق يوم القيامة ليست جعلاً انشائياً ولاإحداثاً فعليّاً وليست الأيات الواردة فيه إخبار عن احداثه من الله يوم القيامة بل ناظرة الى تسـجيل العذاب على العاصـي في علم الله الازلى بل الاخبار الاسـتقبالى لاينسبق إلى اذهان العرف بل لاملزم لذلك فتلك الارادة ليست مترقبة الحدوث كي تكون إحداثاً.

11) ان المتكلمين المعاصرين للائمة(عليهم السلام) كانوا على اشد الخلاف معنا وكذلك كانوا

على الاختلاف بينهم في

ألمطالب الكلاميـة كقدم العالم و نفى البداءِ و جبرالعباد على ألافعال وتعدد القدماءِ(زيادة صـفات الله على ذاته) وكان المعصومون بصدد دحض تلك ألشـبهات و إزالة تلك الاباطيل وبيان ما هو الحق من المعارف الآلهية فلابد من الدقة في الاخبار وألسـنتها و ان كل خبر سـيق لبيان أى مطلب – و آخرد عوينا ان الحمدلله رب العالمين.

12 صفر المظفر 1405

قم المقدسة

ص: 28

هدیه نا قابل:

ص: 29

روزی که از قبر سر بدر خواهم کرد *** در دفتر کار خود نظر خواهم کرد

از یاس چومس گداخته خواهم شد *** گر شرم شود خاک بسر خواهم کرد

امشب که اراده را به پایان بردم *** صد شکر به پیشگاه یزدان بردم

این هدیه ناقابل خود مور صفت*** چون ران ملخ نزد سلیمان بردم

نزدیك شده عمر بپایان برسد *** گرگ اجل از دور شتابان برسد

کو پای فرار تا گریزم زگناه *** کو اشك ندم که تا بدامان برسد

ص: 30

افسوس که عمر رفت و غافل بودیم *** ابواب علوم باز و جاهل بودیم

در برکه اوهام شناور بودیم *** مأنوس بکارهای باطل بودیم

دنیا طلبیدیم و لیکن افسوس***گشتیم از وصل این عجوزه مأیوس

از حی علی الفلاح محروم شدیم *** دادیم دل و دیده به بانك ناقوس

دل بسته بدیم ما بخال وخط یار *** خال و خط یار بود خال و خط مار

دیدیم بسی دوست ولی نا مشفق *** جستیم وفادار ولی در پندار

قرآن که بما نوید عقبی می داد *** آژیر خطر زحب دنیا می داد

شیطان سخن خداز ما می دزدید *** چون طفل بما وعده خرما می داد

در آینه موی ریش خود را دیدم *** از موی سفید خویشتن رنجیدم

یاد آمدم این ریش سفید از گنه است ***از ترس مکافات بخود لرزیدم

این چند نفس که هست در آخرکار*** ای کاش که از خواب شوم من بیدار

تا دست کم از خدا کنم خواهش عفو ***شاید که ببخشدم خدای غفار

فانی که سلیل مصطفی می باشد *** میبالد و البته بجا می باشد

هرچند که روسیه از اعمال بد است ** در سینه او عشق خدا میباشد

هر وقت که از حسین میکردم یاد*** با اشك زیاد مینمودم فریاد

میسوختم از غم علی اکبر *** آیا نکند حسین بر من امداد

ای بار خدا بحق خون اصغر*** پاس بدن هزار چاك اکبر

یا رب به پریشانی حال زینب *** از کرده بجای فانی بگذر

شب 12 صفر المظفر 1405قم

تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم

جَاهِدُواْ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللّهِ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ

(التوبه : 41)

منذ عدة سنوات حتى الآن ، يقوم مركز القائمية لأبحاث الكمبيوتر بإنتاج برامج الهاتف المحمول والمكتبات الرقمية وتقديمها مجانًا. يحظى هذا المركز بشعبية كبيرة ويدعمه الهدايا والنذور والأوقاف وتخصيص النصيب المبارك للإمام عليه السلام. لمزيد من الخدمة ، يمكنك أيضًا الانضمام إلى الأشخاص الخيريين في المركز أينما كنت.

هل تعلم أن ليس كل مال يستحق أن ينفق على طريق أهل البيت عليهم السلام؟

ولن ينال كل شخص هذا النجاح؟

تهانينا لكم.

رقم البطاقة :

6104-3388-0008-7732

رقم حساب بنك ميلات:

9586839652

رقم حساب شيبا:

IR390120020000009586839652

المسمى: (معهد الغيمية لبحوث الحاسوب).

قم بإيداع مبالغ الهدية الخاصة بك.

عنوان المكتب المركزي :

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده ای، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلى، الرقم 129، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الالكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي 03134490125

هاتف المكتب في طهران 88318722 ـ 021

قسم البيع 09132000109شؤون المستخدمين 09132000109.

مركز القائمية للبحوث والتحريات الكمبيوترية
اصبهان
www
للحصول على المكتبات الخاصه الاخرى
ارجعوا الى عنوان المـركز من فضلـكم
www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.ir
و للايصاءِ من فضلكم
۰۹۱۳ ۲۰۰۰ ۱۰۹